

أكتوبر 2023

صندوق النقد الدولي يصدر تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي

خفض توقعات نمو الدول الخليجية في العام 2023 على خلفية خفض حصص إنتاج النفط وتشديد سياسات الاقتصاد الكلي

في أحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان آفاق الاقتصاد الإقليمي، توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام قبل أن يبدأ في التحسن في العام 2024. ويعكس هذا التباطؤ بصورة رئيسية تأثير تخفيض حصص إنتاج النفط والسياسات النقدية المتشددة في هيئة رفع أسعار الفائدة، هذا إلى جانب عدد من العوامل الأخرى الخاصة بكل دولة على حدة. وأكد صندوق النقد الدولي على أنه على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هناك مجموعة من القضايا بما في ذلك المخاطر الجيوسياسية والتحديات التي تواجه كل دولة على حدة، هذا بالإضافة إلى الرياح الاقتصادية العالمية المعاكسة، بما يشكل العائق الرئيسي أمام الزخم الاقتصادي في المنطقة.

التغير وفقا لصندوق النقد الدولي		توقعات أكتوبر 2023					البلد / المناطق
2024e	2023e	2024e	2023e	2022	2021	2020	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-0.2%	-0.3%	3.6%	2.7%	4.9%	2.6%	-4.6%	البحرين
0.0%	0.0%	0.1%	0.1%	-1.4%	-0.3%	-0.1%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
-0.2%	-0.3%	4.3%	3.3%	6.3%	3.2%	-5.6%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.9%	-1.5%	3.6%	-0.6%	8.9%	1.1%	-8.9%	الكويت
1.3%	-3.4%	3.3%	-4.3%	12.1%	-0.9%	-9.0%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
0.0%	0.4%	3.5%	3.8%	4.0%	3.4%	-8.0%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-2.5%	-0.5%	2.7%	1.2%	4.3%	3.1%	-3.4%	عمان
-6.6%	-1.4%	2.9%	-0.3%	9.6%	5.2%	-3.6%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
0.0%	0.1%	2.5%	2.1%	1.2%	1.9%	-3.3%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.4%	0.0%	2.2%	2.4%	4.9%	1.5%	-3.6%	قطر
0.9%	0.5%	1.6%	2.4%	1.7%	-0.3%	-1.9%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
0.0%	-0.2%	2.5%	2.5%	6.8%	2.7%	-4.6%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
1.2%	-1.1%	4.0%	0.8%	8.7%	3.9%	-4.3%	المملكة العربية السعودية
1.9%	-5.8%	3.2%	-5.4%	15.3%	0.2%	-6.6%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
0.2%	0.0%	4.4%	4.9%	4.8%	5.7%	-3.0%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.1%	-0.1%	4.0%	3.4%	7.9%	4.4%	-5.0%	الإمارات العربية المتحدة
0.0%	-1.5%	3.8%	1.3%	9.5%	-1.1%	-3.8%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
0.2%	0.4%	4.1%	4.2%	7.2%	6.5%	-5.4%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.4%	-1.4%	3.7%	1.5%	7.9%	3.6%	-4.7%	دول مجلس التعاون الخليجي
0.9%	-3.8%	3.1%	-2.8%	12.1%	0.1%	-5.4%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
0.1%	0.1%	4.0%	4.3%	5.3%	5.2%	-4.1%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.0%	-1.1%	3.4%	2.0%	5.6%	4.0%	-3.0%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

*الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي للمملكة العربية السعودية يتم مقارنته مع توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في يوليو 2023

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة 2.0 في المائة في العام 2023، بانخفاض قدره 1.1 نقاط أساس مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي السابقة. كما يتوقع أن يصل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2024 إلى 3.4 في المائة بما يتسق مع التوقعات السابقة. وقام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته للنمو الاقتصادي في

دول مجلس التعاون الخليجي للمرة الثانية هذا العام. بالإضافة إلى ذلك، خضعت المنطقة لمراجعة هبوطية أكثر حدة هذه المرة بمقدار 140 نقطة أساس للعام 2023 لتتخفف بذلك توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الآن إلى ما يقرب من نصف التوقعات الصادرة في مايو 2023 عند 1.5 في المائة مقارنة بمقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 2.9 في المائة. وبالنسبة للعام 2024، من المتوقع أن تسجل دول مجلس التعاون الخليجي نمواً أقوى إلى حد ما بنسبة 3.7 في المائة.

ويعكس انخفاض معدل نمو دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2023 بصفة رئيسية خفض شديد لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي للمنطقة، والذي كان من المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 1 في المائة وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في مايو 2023، إلا أن هذا الرقم تم تخفيضه الآن إلى -2.8 في المائة، وفقاً لأحدث التوقعات. من جهة أخرى، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بوتيرة أسرع قليلاً بنسبة 4.3 في المائة مقابل التوقعات السابقة البالغة 4.2 في المائة. وضمن دول مجلس التعاون الخليجي، شهدت السعودية أعلى معدل خفض لتوقعات النمو في العام 2023، تليها الكويت، ثم عمان. وشهدت كافة دول مجلس التعاون الخليجي خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2023 باستثناء قطر التي تم الإبقاء على توقعاتها السابقة دون تغيير عند نسبة 2.4 في المائة.

أما على صعيد آفاق نمو الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ وتيرة النمو في العام 2023 على خلفية انخفاض حجم التجارة العالمية وتباطؤ أنشطة التصنيع وضعف نمو الاقتصاد الصيني بسبب عدم استقرار القطاع العقاري وضعف الصادرات بمستويات أكثر مما كان متوقفاً في السابق. ووفقاً لتقريره الأخير بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي، خفض صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.5 في المائة في العام 2022 إلى 3.0 في المائة في العام 2023 وإلى 2.9 في المائة في العام 2024. وعلى الصعيد الإيجابي، ذكر صندوق النقد الدولي أن التضخم الكلي العالمي بدأ يتخذ مساراً هبوطياً يعكس إعادة توازن أسعار الوقود والسلع غير الوقودية على حد سواء.

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي للدول الخليجية، ورفع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هامشياً

من المتوقع أن ينكمش معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.8 في المائة في العام 2023 بعد ارتفاعه بنسبة 12.1 في المائة في العام 2022. كما تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي للمنطقة من نسبة 7.9 في المائة في العام 2022 إلى 1.5 في المائة فقط في العام 2023. وهناك بعض العوامل الرئيسية التي ساهمت في خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي بشدة هذا العام، بما في ذلك تطبيق الأوبك وحلفائها لثلاث جولات من خفض حصص إنتاج النفط بمستويات كبيرة، والتي تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2022 ويونيو 2023، بالإضافة إلى سياسات خفض الطوعي التي أعلنتها السعودية. أما فيما يتعلق بالصادرات النفطية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تبقى دول مجلس التعاون الخليجي على إجمالي صادراتها النفطية عند مستوى 12.5 مليون برميل يومياً، مسجلة انخفاضاً بنسبة 8.1 في المائة تقريباً مقابل 13.6 مليون برميل يومياً في العام 2022.

ومن المتوقع أن تحتل قطر مركز الصدارة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 2.4 في المائة في العام 2023، تليها الإمارات بنمو متوقع تصل نسبته إلى 1.3 في المائة. وبالمقارنة، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي النفطي للسعودية بنسبة 5.4 في المائة، مسجلة بذلك أعلى مستويات الانكماش على مستوى المنطقة، تليها الكويت التي من المتوقع أن تسجل انكماشاً بنسبة 4.3 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي النفطي و عمان بتراجع تصل نسبته إلى 0.3 في المائة.

وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، من المتوقع أن تسجل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو أعلى قليلاً بنسبة 4.3 في المائة في العام 2023، أي بمراجعة تصاعدية قدرها 10 نقاط أساس مقارنة بالتوقعات السابقة، ثم 4.0 في المائة في العام 2024 بزيادة قدرها 10 نقاط أساس.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تأتي السعودية في الصدارة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بتسجيلها نمواً بنسبة 4.9 في المائة في العام 2023، تليها الإمارات والكويت بنمو تصل نسبته إلى 4.2 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي.

التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ما يزال تحت السيطرة في ظل اعتدال أسعار السلع...

ترجع معدل التضخم العالمي، وإن كان ذلك بوتيرة تدريجية خلال العام 2023، حيث قامت البنوك المركزية العالمية برفع أسعار الفائدة في إطار مساعيها لكبح جماح التضخم. إلا أن التضخم لا يزال مستمر بمعدلات ثنائية الرقم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متحدياً انحسار التضخم العالمي، خاصة في الاقتصادات التي ترتفع فيها أسعار المواد الغذائية. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل متوسط التضخم الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 17.5 في المائة في العام 2023، يليه انخفاض هامشي إلى 15 في المائة في العام 2024. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل متوسط التضخم الكلي للدول المصدرة للنفط عند مستوى 12.9 في المائة في العام 2023 دون تغيير مقارنة بالعام 2022، على أن يصل إلى نسبة 9.4 في المائة في العام 2024. ويمكن تفسير استمرار ارتفاع معدل التضخم في الدول المصدرة للنفط في المنطقة على خلفية الضغوط السعرية المتواصلة في الدول المصدرة للنفط غير التابعة لمجلس التعاون الخليجي. ويشمل ذلك وصول معدل التضخم في إيران وكازاخستان وأذربيجان إلى مستويات ثنائية الرقم. وبالمثل، من المتوقع أن يصل معدل التضخم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 17.6 في المائة في العام 2023، يليه انخفاض هامشي إلى 15.2 في المائة في العام 2024، مما يشير إلى أن التأثيرات الأساسية وانخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة العالمية لم يكن لها تأثيراً يذكر على التضخم المترسخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يكون معدل التضخم الكلي أقل بكثير مقارنة بالاتجاهات العالمية وكذلك مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة. وظلت توقعات صندوق النقد الدولي للتضخم للعام 2023 في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي دون تغيير عند مستوى 2.6 في المائة، قبل أن تتراجع إلى 2.3 في المائة في العام 2024. وما يزال معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير من غيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة، فضلاً عن التدخل الحكومي الناجح لخفض أسعار السلع الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم الأساسي في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة ملحوظة إلى 1.9 في المائة في العام 2023، قبل أن يشهد ارتفاعاً هامشياً إلى 2.2 في المائة في العام 2024. وكشفت بيانات التضخم الشهرية التي صدرت مؤخراً عن السعودية زيادة بنسبة 2.0 في المائة على أساس سنوي في أغسطس 2023. وكانت خدمات الإيجار والإسكان هي المحرك الرئيسي وراء ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين، إذ شهدت نمواً بنسبة 10.8 في المائة في أغسطس 2023، كما شهدت أسعار المواد الغذائية والمشروبات نمواً بنسبة 0.4 في المائة. وفي الكويت، بلغ معدل التضخم 3.8 في المائة على أساس سنوي في شهر أغسطس 2023 على خلفية أداء مؤشر أسعار المواد الغذائية والمشروبات، يليه مؤشر الملابس والأحذية.

رفع توقعات الفائض المالي مقارنة بالتوقعات السابقة...

على الصعيد المالي، يتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق موازنات دول منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لفوائض مالية في العام 2023. فيما تم رفع مستوى الفائض المتوقع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع صندوق النقد الدولي الآن تحقيق فائض مالي بنسبة 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2023 مقارنة بتوقعاته السابقة البالغة 2.4 في المائة في مايو 2023.

كما عكست توقعات العجز المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع هذا التعديل الإيجابي حيث من المتوقع الآن أن يصل العجز إلى 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023 مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي السابقة بتسجيل عجزاً بنسبة 1.0 في المائة. كما تم تعديل فائض الحساب الجاري لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي إلى 203.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بالتقديرات

السابقة البالغة 180.5 مليار دولار أمريكي. إلا أن الفائض ما يزال أقل مقارنة بالعام 2022 الذي بلغ 350.8 مليار دولار أمريكي. ويعكس الانخفاض على أساس سنوي بصفة رئيسية تأثير خفض حصص إنتاج النفط التي طبقتها دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، قام صندوق النقد الدولي برفع توقعات العديد من الدول الخليجية، مما يعكس بصفة رئيسية الزيادة الهائلة التي شهدتها أسعار النفط بنحو 30 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2023. أما بالنسبة للسعودية، والتي كان من المتوقع في السابق أن تسجل عجزاً مالياً بنسبة 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023 وفقاً للتوقعات السابقة، من المتوقع الآن أن تسجل عجزاً أقل بنسبة 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على أن تسجل فائضاً مالياً بنسبة 0.3 في المائة في العام 2024.

توقعات		فعلي			متوسط	الموازنات المالية العامة للحكومات
2024	2023	2022	2021	2020	2000-19	
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي						
-3.2%	-5.0%	-6.1%	-11.0%	-17.9%	-4.7%	البحرين
9.5%	14.0%	19.1%	-0.3%	-11.7%	22.1%	الكويت
5.9%	6.2%	7.4%	-3.1%	-15.7%	2.4%	عمان
10.1%	10.8%	13.5%	4.3%	1.3%	9.3%	قطر
0.3%	-0.3%	2.5%	-2.3%	-10.7%	3.1%	المملكة العربية السعودية
4.4%	5.1%	9.9%	4.0%	-2.5%	5.3%	الإمارات العربية المتحدة
3.3%	3.5%	6.8%	-0.2%	-8.0%	6.0%	دول مجلس التعاون الخليجي
-1.3%	-0.4%	3.0%	-2.1%	-8.4%	1.6%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-0.8%	0.1%	3.7%	-1.9%	-8.6%	2.4%	دول العالم العربي

المصدر: صندوق النقد الدولي

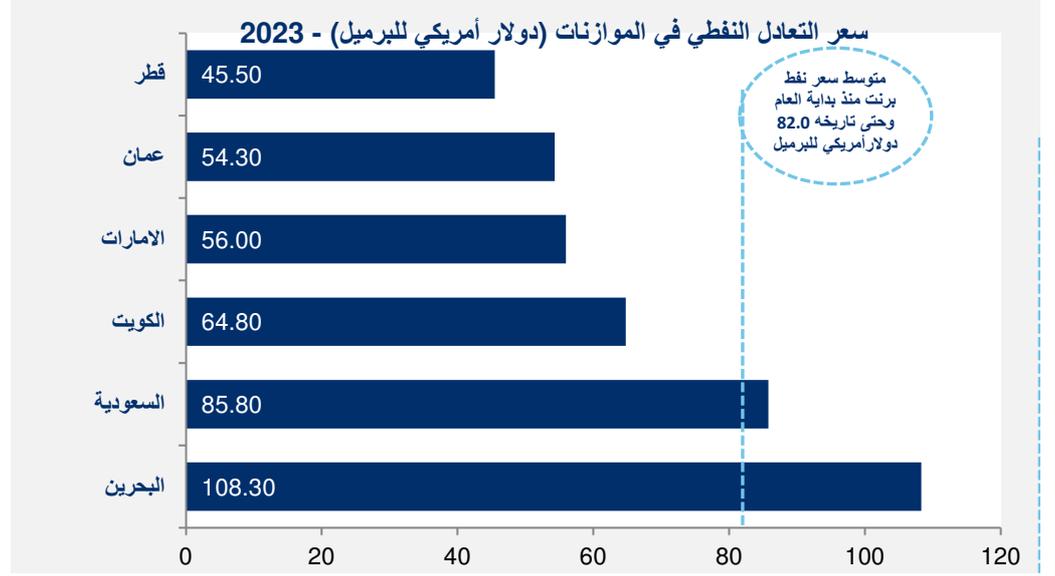
أما الكويت، فمن المتوقع أن تسجل أكبر فائض مالي بنسبة 14 في المائة هذا العام (مقابل فائض بنسبة 7.0 في المائة وفقاً للتوقعات السابقة)، يليه تسجيل فائض بمعدل أقل بنسبة 9.5 في المائة العام المقبل. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل البحرين عجزاً مالياً بنسبة 5 في المائة في العام 2023، وهو الأكبر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وعجز مالي بنسبة 3.2 في المائة في العام 2024. ومن المتوقع أن يقتصر تسجيل عجزاً مالياً على السعودية والبحرين فقط في العام 2023، بينما من المتوقع أن تسجل البحرين فقط عجزاً مالياً في العام 2024. من جهة أخرى، ما زالت التوقعات الخاصة بقطر تشير إلى إمكانية تسجيلها لثاني أكبر فائض مالي بنسبة 10.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023، م 10.1 في المائة في العام 2024، في حين أن الإمارات يتوقع لها تسجيل فائضاً مالياً بنسبة 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام يليه 4.4 في المائة العام القادم.

العائدات النفطية قد تتأثر بخفض حصص الإنتاج وتراجع متوسط الأسعار في عامي 2023 و2024

ساهم ارتفاع العائدات النفطية في العام 2022 على خلفية زيادة الإنتاج والصادرات في دعم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد المالي مما أدى إلى تسجيل فوائض مالية في العام 2022 وتوقع تسجيل فائض في العام 2023 بعد العجز الذي تم تسجيله على مدار العامين السابقين. إلا أنه في العام 2023، من المتوقع أن تؤدي سياسات خفض المستمر لخصص الإنتاج التي أعلنتها الأوبك وحلفائها، إلى إنب التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط من قبل السعودية إلى انخفاض العائدات النفطية.

أما على صعيد النفقات، أظهر سوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً مؤشرات دالة على الانتعاش في ظل ارتفاع نسبة إسناد المشاريع خلال التسعة أشهر الأولى من العام. إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبها في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 85.2 في المائة على أساس سنوي في التسعة أشهر الأولى من العام 2023 إلى 126.9 مليار دولار أمريكي مقابل 68.5 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2022، وفقاً لمجلة ميد للمشاريع. ووصلت القيمة الإجمالية للمشاريع في دول مجلس التعاون

الخليجي إلى 52.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023، وهي أعلى قيمة تصلها منذ أكثر من عامين. ومن المتوقع أن تشهد كافة دول مجلس التعاون الخليجي نمواً في وتيرة اسناد العقود باستثناء قطر التي قد تشهد انخفاضاً خلال العام.



المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

ونتيجة لذلك، انخفض سعر التعادل النفطي في موازنات كافة الدول الخليجية باستثناء قطر. ومن المتوقع أن يكون سعر التعادل النفطي للعام 2023 أقل في أربعة من الستة دول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي. كما يتوقع أن يكون سعر التعادل النفطي هو الأعلى بالنسبة للبحرين عند 108.3 دولار أمريكي للبرميل، في حين تواصل قطر تسجيل أدنى سعر تعادل نفطي عند 45.5 دولار أمريكي للبرميل. وبلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 100.9 دولار أمريكي للبرميل العام الماضي، وكان المتوسط حتى الآن هذا العام أقل بكثير عند 82.0 دولار أمريكي للبرميل. وكشفت توقعات صندوق النقد الدولي لأفاق نمو الاقتصاد العالمي التي صدرت مؤخراً توقع أن يصل سعر النفط إلى 80.5 دولار أمريكي للبرميل هذا العام وفقاً لأسواق العقود الآجلة، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 79.9 دولار أمريكي للبرميل في العام 2024.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النقع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست